

سقطت الا اذ ان القاضى بالاستدانة وحاوكة فان اى في كسبه
ولا امر ببيعه كتاب الاختلاف
هو اثبات القوة الشرعية في المملوك ويصح من حرم مكلف لملكه
بانف حرم وما يعتبر به عن البدن وعقبت ومعتق ومحرر وحزرتك
واعقبتك نواه اولاد لا يملك ولا رفق ولا سيلا على انزوى وهلك
وهذا في اولى اداى وهذا او يمولى او ياجر او ياعنته لا يباين او يباين
ولا سلطان في عليك والفاظ الطلاق وانت مثل الحور وعنتي بما
انت الاخر وعلمك قريب محرم ولو كان المالك صبيبا ايجنوننا وحريم
لوجه الله وللشيطان والصنم ولكن وشكره وان اضافة الى ملك
او شتر طاصح ولو حرم حاملا عتقا وان حرمه عنت فقط والولد
يتبع الام في الملك والحرية والترق والتدبير والاستيلاء والكتابة وطرد
الامة من سيدها حرم باد العبد يعق
بعضه من اعنت بعض عبد لم يعقته وسع له فيما بق وهو الطاق

ملازم
ر
سكنه

وان

وان اعنت نصيبه فلتدريه ان تحرر او يستسع والولاة هما او يضمن
لو مومنا ويترجع به على العبد والولاة له ولو شهد كل يعق نصيب
صاحبه سعي لهما ولو علق احداهما عتقه بفعل فلان عدا وعكس الاخر
ومضى ولم يد عنت نصفه وسعي في نصفه لهما ولو حلف كل واحد
يعق عبد لم يعق واحد ولو ملك ابنة مع اخر عنت حظه ولم يعق
ولشريكه ان يعق او يستسع وان اشترى نصفه اجنبتى ثم الاب باقى
فله ان يضمن او يستسع ولا اشترى نصف ابنة من يملك كده
لا يضمن لبايعه عبد لم يبريز دين واحد وحرمه اخر ضمن السالك
المدبر والمدبر المعقوت ثلثة مدبروا لا يضمن ولو قال لشريكه هي
ام ولدك وانك اتخذته يوما توف يومها واملام ولد تقوم فلا
يضمن الشريك باعنا قهاله اعد قال الشريك احد كما حرمه من واحد
وحمل اخر وكتر ومات بلا بيان عنت ثلثة ارباع الثابت ونصف
كل الاخير ولو في المرض قسم الثلث على هذا والبيع والموت و

تشار

احد